بغداد تصحو على انفجارين أوقعا عشرات الضحايا

المالكي يرسل لجنة فنيّة لتقويم البصرة وإجراء التعديلات على القيادات الأمنية

قيادي منشق يرجح اتفاق القاعدة مع البعث على توجيه ضربات لجنوب البلاد

بغداد/ المدى

شهدت بغداد أمس موجة من عمليات العنف سقط فيها العشرات بين قتيل وجريح، في وقت كشف ائتلاف دولة القانون، تشكيل القائد العام للقوات المسلحة لجنة من وزارتي الدفاع والداخلية لتقصي تفجيرات البصرة التي وقعت الخميس الماضي.

أفاد مصدر في الشرطة العراقية،امس السبت، بأن ١٤ مدنيا سقطوا بين قتيل وجريح بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين غرب بغداد.

وقال المصدر في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "عبوتين ناسفتين كانتا مزروعتين بشارع في منطقة الزيدان غرب قضاء أبو غريب غرب بغداد، انفجرتا بالتزامن، صباح امس، على سيارة نوع كيا باص، تقل عمّالا، ما أسفر عن مقتل سبعة منهم وإصابة سبعة آخرين".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف هرعت لموقع الحادث لنقل القتلى والجرحى، فيما أغلقت قوة أمنية الطرق المؤدية إليه ومنعت الاقتراب منه".

وشهدت بغداد، ليل أمس الأول، مقتل مدير آليات المرور العامة العميد عبد الحسين محسن وابنته بهجوم مسلح على الخط السريع في منطقة الدورة جنوب بغداد.

يذكر أن العاصمة ومحافظات أخرى تشهد منذ أشهر تصعيداً بأعمال العنف أودت بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولين حكوميين، في وقت تعيش فيه البلاد خلافات مستمرة بين السياسيين بشأن الكثير من القضايا، من أبرزها أسماء الوزراء الذين سيتولون الحقائب الأمنية.

وفي تطور امني لاحق، أفاد مصدر في وزارة الداخلية، أمس، بأن حصيلة تفجير العبوة الناسفة بمنطقة الباب الشرقي وسط بغداد، بلغت ٣٠ مصابا.

وقال المصدر في حديث إن "حصيلة انفجار العبوة الناسفة الذي وقع داخل سوق شعبية في منطقة الباب الشرقي وسط بغداد، بلغت ٣٠ مصابا".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "المصابين تم نقلهم إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما تطوق قوى أمنية موقع الحادث".

وبالرجوع إلى أحداث البصرة الدامية، أعلن ائتلاف دولة القانون، أمس، عن تشكيل القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي لجنة مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية لتقييم الأوضاع الأمنية في محافظة البصرة، وفيما أكد أن اللجنة توجهت امس إلى المحافظة، رجح بأن تجري هذه اللجنة تغييرات أساسية في القيادات الأمنية العليا خاصة بعد التفجيرات التي شهدتها المحافظة.

وقال النائب في الائتلاف، عن محافظة البصرة حسين الأسدي في تصريح لـ(المدى)"، إن "القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي أمر بتشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية لتقييم الأوضاع الأمنية في محافظة البصرة، بعد تفجيرات أمس الأول"، مبينا أن "اللجنة توجهت، صباح امس السبت، إلى المحافظة لبحث الوضع الأمني مع قياداتها الأمنية ومسؤوليها".

كما نقلت وكالة السومرية نيوز عن الأسدي قوله "تجري هذه اللجنة تغييرات أساسية في القيادات الأمنية على مستوى القيادات العليا خاصة بعد التفجيرات التي شهدتها المحافظة"، لافتا إلى أن "البصرة تعد من المحافظات الهادئة لاسيما خلال السنتين أو الثلاث الماضية".

وأضاف الأسدي أن "البصرة شهدت خلال عام ٢٠١٠ ستة تفجيرات، فيما شهد العام الحالي ٢٠١١ نحو ١١ تفجيرا بالإضافة إلى تفجيرات مزدوجة ما يعني أن هناك تراجعا أمنيا في المحافظة"، مشددا على ضرورة "مراجعة الخطط الأمنية الموضوعة من القيادات الأمنية وتوفير الدعم اللوجستي وكل ما يتعلق بالملف الأمني".

وأشار الأسدي إلى أن "اللجنة المشكلة ستدرس أيضا ملف إقالة القيادات الأمنية في البصرة من قبل مجلس المحافظة بشكل حيادي"، موضحا أن "اللجنة ستؤيد تلك الإقالات إذا وجدتها في محلها، وفي حال تطلب الموضوع إقالات جديدة أو تغييرات لبعض القيادات فستوصي بتغيير أو إقالة القيادات الأمنية".

وأكد الأسدي أن "الحكومة العراقية تولي البصرة اهتماما كبيرا كونها تمثل الرئة التي يتنفس منها العراق، فضلا عن إقبال المدينة على حركة استثمار وتنمية اقتصادية كبيرة وإقبال شديد من قبل الشركات الأجنبية"، لافتا إلى أن "هذه التنمية الاقتصادية بحاجة إلى استقرار امني وهو ما تعمل عليه الحكومة".

وشهدت محافظة البصرة، مساء الخميس الماضي، (٢٤ تشرين الثاني الحالي) ثلاثة تفجيرات بالقرب من سوق شعبية تقع في منطقة خمسة ميل، نحو ٨ كم شمال مركز المدينة، نفذت باستخدام عبوتين ناسفتين ودراجة نارية مفخخة، وأسفرت بحسب مصادر أمنية وصحية عن مقتل ١٩ شخصاً، بينهم آمر اللواء ٥٣ التابع لفرقة المشاة الرابعة عشرة في الجيش العراقي العقيد الركن قيس القريشي، ومعاون مدير عام شرطة البصرة للشؤون الإدارية العميد عادل أحمد محمد، ومعاون المدير العام لشؤون الحركات العميد مطر داخل مايع، فيما أصيب ٦٥ شخصا آخر بجراح مختلفة.

من جانبه، اعتبر خبير في شؤون تنظيم القاعدة،، أن الهجمات المسلحة التي ينفذها تنظيم القاعدة في جنوب العراق ومنها تفجيرات البصرة، جاءت لدعم المحافظات المطالبة بالأقاليم لتخرج عن سيطرة "ما اسماه بالغطاء الطائفي الموجود في العراق".

وقال الملا ناظم الجبوري إن "القاعدة تزيد من نفوذها وقوتها في جنوب العراق لإعطاء فرصة وفسحة من الأمن في بعض المحافظات التي تروم أن تكون أقاليم مستقلة وتخرج عن سيطرة الحكومة المركزية، مبينا أن "عملية القاعدة في البصرة لا تخرج من مسألة إقامة الأقاليم".

وأضاف الجبوري أن "البصمات التي ظهرت من عملية البصرة، هي نفسها التي ظهرت في عمليات العشار والديوانية وغيرها من محافظات الجنوب ذات الصبغة الطائفية المعينة التي تبنتها القاعدة".

وأوضح الخبير في شؤون القاعدة أن "عمليات الاعتقال الأخيرة التي حصلت في المحافظات الجنوبية بصفوف حزب البعث ليست بمعزل عما جرى من ضربات أمنية في جنوب العراق"، مرجحا أن "يعقد تنظيم القاعدة صفقة مع جهات تختلف معه أيدلوجيا وفكريا ليوجد له منافذ مهمة وممرات لتوجيه ضربات ذات بعد نوعي في محافظات ذات غالبية معينة"، لافتا إلى أن "هذه الضربات قد تؤثر وتربك المعادلة الأمنية قبل الانسحاب الأميركي كما تربك السياسيين وجمهورهم الذي أوصلهم إلى سدة القرار".

وأكد الخبير في شؤون القاعدة أن "العملية التي جرت في البصرة ليست بمعزل عن عمليات الاعتقال"، متوقعا انعقاد "حلف بين المتضررين مما جرى مؤخرا وبين القاعدة لتوجيه هذا النوع من الضربات".

موضحا أن "العمليات التي حصلت في البصرة أمس هي حلقة في سلسلة طويلة استهدفت ما يعرف بولايات جنوب بغداد والتي تراها القاعدة هدفا مهما لها اليوم".

القوات الأمنية تستعد لاستعراض عسكري كبير قبل ٢٠١٢

الجيش الأميركي يلاحق مستهدفيه بقوة خاصة في الديوانية وبابل

بغداد/ المدى

يعتزم العراق في الأيام القليلة المقبلة تنظيم استعراض عسكري بالتزامن مع الانسحاب الأميركي من البلاد.

ويعد انسحاب الجيش الأميركي من العراق اختبارا حقيقيا للقوات العراقية التي اعتمدت على الدعم اللوجستي والعسكري الأجنبي على مدى أكثر من ثماني سنوات.

وبالرغم من أن الكثير يشكك بقدرات العراق في حماية أجوائه وحدوده بلا الأميركيين إلا أن رئيس الوزراء نوري المالكي كرر في أكثر من مناسبة جاهزية قواته لتولي المسؤولية.

لكن المالكي يعتقد أن بلاده لا تزال بحاجة إلى مدربين أميركيين لتدريب أفراد الأمن.

ويدور جدل بين بغداد وواشنطن حول منح الحصانة لهم.

ويقول نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع النيابية اسكندر وتوت لوكالة كردستان للأنباء، إن وزارة الدفاع وقيادات القوات الأمنية ستنظم استعراضا عسكريا لقواتها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وتابع قائلا "يأتي الاستعراض للاحتفال بالانسحاب الكامل للجيش الأميركي من العراق ولإثبات قدرات القوات العراقية في سد الفراغ الأمني ومواجهة جميع التهديدات الداخلية والخارجية".

وقال إن الاستعراض سيحضره كبار المسؤولين.

يذكر أن القوات الأميركية تواصل انسحاب قواتها بشكل منظم من العراق وإنهائه بشكل كامل قبيل انتهاء موعد اتفاقية سحب القوات العام الحالي.

ويقول قادة في الائتلاف الذي يقوده إياد علاوي إن القوات العراقية غير جاهزة لتولي المهام الأمنية بعد انسحاب الأميركيين.

الى ذلك أعلن الجيش الأمريكي في محافظة بابل،، انه سيعزز قواته بجنود مقاتلين ومعدات من وحدات أخرى لقواته الموجودة في محافظتي الديوانية وبابل دعما لعملية انسحاب القوات الأميركية، كاشفا عن أن قواته حصلت على معلومات استخباراتية من قبل معتقلين خمسة، وهي كافية لإلقاء القبض على جماعات إرهابية في محافظات النجف وكربلاء وبابل والديوانية وواسط.

وقال ضابط عمليات القوات الأميركية العاملة في قاعدة كالسو الرائد سكوت شا، في بيان صدر عنه، وتلقت"(المدى) نسخة منه، "ستتم إضافة جنود مقاتلين ومعدات وقوات استخباراتية من وحدات أخرى للقوات الأميركية الموجودة في محافظتي بابل والديوانية كدعم لعملية انسحاب القوات الأميركية من العراق".

وأضاف شا إن "هؤلاء الجنود والقدرات الإضافية ينتمون للقوة القتالية الثلاثية للقوات الأمريكية الضاربة للإرهابيين بما يسمح بحماية الجماهير في العراق والقواعد والارتال الأميركية المغادرة بشكل أفضل".

وأوضح شا "وبانسحاب القوات الأميركية من العراق فان الجنود ومعداتهم والعديد من قدراتهم ستتحد في معسكر كالسو ومعسكر اكو، مؤكدا أنها ستقوي قدرتها ثلاثة أضعاف قوتها الرئيسة".

من جانبه أكد ضابط التخطيط في قاعدة كالسو الرائد ماثيو هابر أن " القوات الأميركية وقوات الأمن العراقية تمكنت الشهر الماضي من اعتقال خمسة إرهابيين متهمين بجرائم إرهابية تحت الفقرة ٤ إرهاب".

ولفت هابر إلى أن هؤلاء المعتقلين "زودوا القوات الأميركية بمعلومات استخبارية تقودهم للبدء بعملية التحقيق وإلقاء القبض على جماعات إرهابية في محافظات النجف وكربلاء وبابل والديوانية وواسط"،مشيرا إلى أن "القوات العراقية والأمريكية تحاول جاهدة إلقاء لقبض على اثنين من الإرهابيين ويدعيان ثائر الغراني المعروف بثائر بطة ومحمود ناجي سلطان الخفاجي، لمنعهما من جعل العراقيين الأبرياء فريسة لهم"، حسب قوله.

يذكر أن قاعدة كالسو، شمال محافظة بابل، التي تتخذها القوات الأميركية مقرا لها، تشهد بين فترات متفاوتة هجمات بصواريخ الكاتيوشا وقذائف الهاون، يسفر بعضها عن وقوع خسائر بشرية ومادية.

الوائلي: استجواب العيساوي في موعده وأوافق على بثّه مباشرة

بغداد/ المدى

أكد عضو لجنة النزاهة البرلمانية شيروان الوائلي، أمس، أنه لا يوجد أي تأجيل لموعد استجواب أمين بغداد في البرلمان، وفيما بين وجود مخالفات كبيرة بنحو ١٤ عقدا، أشار إلى أنه تلقى تهديدات عندما أثار موضوع استجواب العيساوي.

وقال الوائلي خلال مؤتمر صحفي عقده، أمس، بمبنى البرلمان وحضرته (المدى)"، إن "موعد استجواب أمين بغداد صابر العيساوي سيتم يوم غد الاثنين، ولا يوجد أي تأجيل لذلك"، مبينا "وجود تهم فساد مالي وإداري وسوء إدارة ضد العيساوي". وأضاف الوائلي أن "أمين بغداد طالب أن يكون استجوابه على الهواء مباشرة، وهذا هو نفس مطلبي"، وأكد الوائلي أن "وكيل أمين بغداد للشؤون البلدية نعيم الكعبي والذي ترتبط به ١٤ دائرة بلدية في بغداد لديه أربعة جوازات سفر"، لافتا إلى أنه "سافر خلال العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ نحو ٤٠ مرة، أي بواقع سفرة واحدة في كل أسبوعين".

وكان أمين بغداد،قد أكد في وقت سابق، أنه سيحضر جلسة استجوابه في مجلس النواب للإجابة على ١٨ سؤالا، مشيرا إلى أنه قدم طلبا لرئاسة المجلس ببث الجلسة كاملة على الهواء مباشرة، فيما هدد باللجوء إلى القضاء العراقي في حال عدم تقديم النائب شيروان الوائلي أي أدلة بشأن اتهامه بشراء ذمم السياسيين.

وقال صابر العيساوي في مؤتمر صحافي عقده، الخميس الماضي ونشرته (المدى)، إن "أمانة بغداد تمتلك الوثائق الدامغة للإجابة على أسئلة مجلس النواب العراقي"، مبينا أن "الأسئلة المقرر توجيهها من قبل مجلس النواب وفق طلب الاستجواب ١٨ سؤالا وليس ١٠٠".

وأضاف العيساوي أن "تلك الأسئلة هي استفسارات وليست اتهامات"، مؤكدا أنه سيحضر "في الوقت المحدد وهو يوم غد الاثنين رغم افتقار الأسئلة لأسانيد أو أدلة".

وأوضح أمين بغداد أن "الاستجواب كان مقررا الثلاثاء الماضي وبسبب تأخر وصول كتاب الاستجواب من مجلس النواب إلى أمانة بغداد ليومين من موعد الاستجواب تم تغيير الموعد"، مشيرا إلى أن "تغيير موعد الاستجواب ليس تهربا منه".

ودعا العيساوي أعضاء مجلس النواب كافة إلى "حضور جلسة الاستجواب"، موضحا أنه "قدم طلبا لرئاسة المجلس يفيد ببث الجلسة على الهواء مباشرة في الكامل ليطلع العراقيون على الحقائق".

وأكد أمين بغداد أنه "لا يوجد شراء ذمم للسياسيين كما تحدث النائب شيروان الوائلي"، مهددا بـ"اللجوء إلى القضاء العراقي إذا لم يقدم الوائلي أية أسانيد او أدلة حول هذا الموضوع".

ونفى العيساوي "وجود أي عملية هروب لكبار مسؤولي أمانة بغداد إلى خارج البلاد"، مشيرا إلى أن "هناك بعض الجهات السياسية تضغط لأسباب سياسية وأخرى لأسباب أخرى"، بحسب تعبيره. وأعلنت لجنة النزاهة البرلمانية، الأحد (٢٠ تشرين الثاني ٢٠١١)، أن رئاسة مجلس النواب حددت الثلاثاء (٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١)، موعداً لاستجواب أمين بغداد صابر العيساوي، لاتهامه بقضايا فساد إداري ومالي، فيما أكدت أن البرلمان وافق على طلب العيساوي بتأجيل استجوابه إلى الاثنين (غدا)، معتبرة أن طلب التأجيل هو مماطلة للتهرب من الاستجواب.

دولة القانون: لا مجال للمرحلة الثانية من الترشيق الوزاري

العراقية تبدي مرونة في تخليها عن دعم الأقاليم شرط زيادة صلاحيات المحافظات

بغداد/ المدى

فيما يستبعد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي إجراء المرحلة الثانية من الترشيق الوزاري، ألمح قيادي بارز في ائتلاف العراقية إلى إمكانية تخلي دعم ائتلافه لفكرة الأقاليم إذا ما أعطيت المحافظات صلاحيات أكثر.

وأكد عضو ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني علي كردي الحسيني عدم وجود بوادر واضحة للحكومة للبدء بالمرحلة الثانية من الترشيق الحكومي.

وقال الحسيني في تصريح للوكالة الإخبارية للانباء أمس: ليست هناك بوادر واضحة من بعض الكتل السياسية للبدء بالمرحلة الثانية، وذلك لفقدانها مواقع في السلطة التنفيذية، موضحاً: إن في حال تنفيذ كمرحلة ثانية وتعديل قانون رقم (٢١) المتعلق بالمحافظات وتعديل قوانين الوزارات، فأن مجالس المحافظات والمحافظين ستكون لديهم صلاحيات واسعة لتنفيذ المشاريع.

وكان، النائب عن التحالف الوطني ياسر الياسري، قد أكد أن المالكي سيطرح عدداً من أسماء الوزراء والمحافظين المتلكئين بعملهم لتغيرهم مطلع العام القادم، وتحديداً بعد الانسحاب الأميركي.

وقال الياسري يوجد الكثير من التحفظات على عدد من الوزراء وذلك من خلال الزيارات الميدانية لنا لمؤسسات الدولة وأيضاً لعدد من المحافظين، وتابع: إذا أراد رئيس الوزراء نوري المالكي نجاح الحكومة فلابد من طرح أسماء لوزارات ومحافظين لتغييرهم ليتسنى لهم للمرحلة المقبلة سد الخروقات.

وأضاف النائب عن الوطني: مع مطلع السنة القادمة ستكون هناك الكثير من الخيارات وستحدث تغييرات في كابينة الحكومة، على مستوى الوزراء والمحافظين.

تأتي هذه التصريحات متزامنة مع استبعاد النائب عن ائتلاف العراقية عبد الخضر طاهر أن يتم تقسيم العراق الى أقاليم، مطالباً الحكومة بإعطاء صلاحيات أكثر الى المحافظات لإلغاء فكرة تقسيم العراق.

وقال طاهر: إن مطالبة بعض المحافظات بإنشاء الأقاليم محكومة بالدستور لكن لايمكن تقسيم العراق الى أقاليم لرفض الشعب لهذا المطلب.

وأضاف: أن أغلب الكتل السياسية ومن ضمنها القائمة العراقية ترفض تقسيم العراق الى أقاليم، مطالباً المحافظات التي تريد أن تكون إقليما بالتراجع عن هذا المطلب، وتابع: أن على الحكومة المركزية أن تقوم بإعطاء صلاحيات الى المحافظات وتوزيع الثروات بشكل عادل على جميع المحافظات ليتم إلغاء فكرة الاقاليم.

وفي وقت سابق، اشار النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني الى ان الدعوة المبكرة لإقامة الاقاليم من قبل مجلس محافظة البصرة عادت بالنفع على باقي المحافظات ودفع الحكومة باتجاه اعطاء صلاحيات اكبر للمحافظات.

وقال البزوني دعواتنا المبكرة لإقامة اقليم البصرة وإرسال طلب لحكومة بغداد من أجل إقامة إقليم البصرة كانت للضغط على الحكومة باتجاء إعطاء صلاحيات إضافية للمحافظات وهذا ما صرحت به الحكومة المركزية ".

وبين:أن ضغط الإقليم سواء لأهالي البصرة او صلاح الدين او بقية المحافظات أجبر الحكومة الاتحادية على إعطاء صلاحيات أكبر للمحافظات.

وأضاف البزوني: أن مجلس محافظة البصرة يستطيع تقديم شكوى ضد الحكومة الاتحادية من أجل تفعيل طلبهم الذي قدموه من قبل ٦ أشهر، إلا أنهم كممثلين عن محافظة البصرة ارتأوا تأجيلها لحين تهيئة الأرضية اللازمة وتوعية أكثر لأبناء المحافظة لكي يضمنوا تصويت بالا غلبيه لإقامة إقليم البصرة

يذكر أن وزير الدولة لشؤون المحافظات قال في وقت سابق إن الدعوة الى الغاء وزارات وتحويل صلاحياتها الى مجالس المحافظات يجب أن تكون مسبوقة بتفكيك إداري للوزارات المراد نقل صلاحياتها إلى المحافظات، مبينا ان الانتقال من المركزية الإدارية الى اللامركزية يتطلب وقتا لتجنب الإرباك.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد دعا في ١٤ من الشهر الجاري على هامش مؤتمر لمجالس المحافظات عقد ببغداد الى إلغاء خمس وزارات هي البلديات والتربية والزراعة والإعمار والاسكان والعمل والشؤون الاجتماعية وإلحاقها بمجالس المحافظات.

وأوضح طورهان المفتي الأسبوع الماضي إن "الوزارات التي تتم الدعوة الى إلغائها يجب ان تكون وزارات غير اتحادية، أي ليست لها علاقة بالأمن الغذائي أو التعليم او الأمن، ويجب ان يسبق أي دعوة لنقل صلاحيات أي وزارة الى المحافظات تفكيك إداري لتلك الوزارة".

وبين المفتي انه "إذا تم الغاء اي وزارة فيجب أن يكون ذلك الإجراء مسبوقا بفتح مديرية عامة لتلك الوزارة في كل محافظة،(...)، لكن التحول من المركزية الى اللامركزية الإدارية يجب ان يكون بصورة تدريجية خشية حصول إرباك إداري".